

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.34/2
10 August 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة
والدينامية في التجارة العالمية: البعد المتعلق بما بين بلدان الجنوب
جنيف، ١٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة: البعد المتعلق بما بين بلدان الجنوب

مذكرة معلومات أساسية مقدمة من أمانة الأونكتاد*

ملخص تنفيذي

يمكن لتحديد منتجات التصدير في القطاعات الدينامية والجديدة في البلدان النامية، ولا سيما انطلاقاً من البعد المتعلق بما بين بلدان الجنوب، أن يتيح منظوراً لفهم ما يلاحظ فيما بين البلدان النامية من زيادة مستمرة في القدرة على التوريد وتنوع في المنتجات والصادرات. ومنتجات التصدير من القطاعات الدينامية هي تلك التي تبدي زيادة سريعة وكبيرة في القدرة الإنتاجية. والصادرات الجديدة تشير إلى القطاعات التي تأخذ البلدان النامية بالدخول إليها. ويعد التزايد السريع في حجم الطلب في الجنوب بإتاحة فرص في أسواق القطاعات الدينامية والمستدامة، ولا سيما في قطاعات المنتجات المجهّزة الوسيطة.

إن التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب في ازدياد. ولم تعد المنتجات المتاجر بها محصورة بما يسمى المقومات الأساسية (مثل عوامل الإنتاج من الموارد الطبيعية) التي غالباً ما تكون متشابهة في العديد من البلدان النامية. ونظراً إلى اختلاف مراحل التنوع والتخصص بين بلدان الجنوب، فإن مجالها الإنتاجية والطلب على الواردات ما فتئت تزداد في التنوع، وهو ما يعزز بدوره ازدياد التجارة فيما بين بلدان الجنوب والجنوب كسوق له أهمية كبيرة في تعزيز الصادرات من البلدان ذات الدخل المتدني، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا.

وتؤدي الاقتصادات الناشئة، مثل اقتصادات الدول السبع، دوراً حاسماً بشكل متزايد في تعزيز الروابط التجارية فيما بين بلدان الجنوب. ومن المرجح أن تستمر الزيادة في طلب هذه البلدان على الواردات من الجنوب من حيث الحجم والأنواع، مما يتيح فرصاً تصديرية جذابة لجميع البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخل المتدني.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة بين بلدان الجنوب
٥	ألف - التعريف
٧	باء - الصادرات ذات النمو الدينامي في التجارة فيما بين بلدان الجنوب
٨	جيم - الفوارق الإقليمية في الصادرات الدينامية إلى الجنوب
١٣	دال - منتجات التصدير الجديدة من البلدان النامية
١٥	ثالثاً - دور الاقتصادات الناشئة في تعزيز دينامية التجارة بين بلدان الجنوب
١٧	رابعاً - موجز الاستنتاجات وبعض الآثار المترتبة على السياسة العامة
١٧	ألف - موجز الاستنتاجات
١٨	باء - بعض الآثار المترتبة على السياسة العامة
٢٠	References

أولاً - مقدمة

١- بمقتضى توافق آراء ساو باولو الذي اعتمده الأونكتاد الحادي عشر (٢٠٠٤)، عقد الأونكتاد في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ثلاثة اجتماعات للخبراء تتعلق بالقطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية. تم خلالها استعراض سبعة قطاعات دينامية (الخدمات الممكنة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمنسوجات والملابس، والإلكترونيات، ومصائد الأسماك، والفولاذ، والطاقة). والغرض من ذلك هو لفت انتباه البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، إلى الفرص الممكنة التي تتيحها قطاعات لزيادة التنوع وتحسين القيمة المضافة المحلية من الصادرات.

٢- وقد توصلت هذه الاجتماعات إلى أنه في الإطار العالمي للتجارة تؤدي مشاركة البلدان النامية المتزايدة في القطاعات الدينامية في الآن نفسه دور المحرك والنتيجة لتغير جغرافياً التجارة الدولية، وهو ما أظهره النمو الكبير في حصة البلدان النامية من تدفقات التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى، ظل العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، يتخصص في قطاعات تعد من أقل قطاعات التجارة العالمية دينامية. وقد وُجه اهتمام خاص إلى النظر في عجز هذه البلدان عن التصدي للتحديات التي تطرحها التجارة العالمية، وجني فوائدها^(١).

٣- غير أن رسم صورة عالمية قد يخفي الفرص التي تتيحها العمليات التجارية والاقتصادية المتغيرة بسرعة، مثل النمو الدينامي للتجارة فيما بين البلدان النامية. ففي العقدين الماضيين ازدادت الصادرات من البلدان النامية إلى غيرها من البلدان النامية، أو التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بمعدل أعلى بكثير من نمو الصادرات العالمية. وقد شهدت جميع المناطق النامية هذا النمو في الصادرات بين بلدان الجنوب، ولا سيما أفريقيا (Molina and Shirotori, 2007). وفي هذا السياق، فإن تحديد المنتجات التي تظهر سمة الدينامية في التجارة بين بلدان الجنوب، واستقصاء ما تخويه من عوامل للإنتاج ومسار التدفقات داخل بلدان الجنوب يساعداننا على فهم طبيعة التجارة بين بلدان الجنوب، مثلاً إذا اتبع توسعها نمطاً جديداً كلياً في تطور التجارة.

٤- كما أننا نولي اهتماماً لمنتجات التصدير "الجديدة" في التجارة ما بين بلدان بين الجنوب، بهدف استطلاع أنماط تنوع الصادرات في البعد المتعلق بما بين بلدان الجنوب. وتشير الأدلة المستمدة من الواقع أن التنوع يكون على أشده في بلدان متدنية الدخل نسبياً. وفي هذه الحالة، كلما ازداد الدخل، أصبح إنتاج البلدان أكثر تخصصاً في بعض القطاعات. (Imbs and Wacziarg, 2003). فما هو الدور إذن الذي يؤديه الجنوب كسوق إزاء البلدان النامية في عملية التنوع؟ هل تستخدم البلدان النامية الجنوب "كحقل اختبار" لصادراتها الجديدة، بحيث تتراكم في تلك البلدان المعارف الإنتاجية والتجارية وكذلك رؤوس الأموال، وتزيد إنتاجيتها قبل أن تدخل أسواق البلدان المتقدمة النمو؟

٥- ويُطرح سؤال آخر: هل هناك نمط أو طريق مشترك في اختيار منتجات جديدة تشملها عملية تنوع القدرة الإنتاجية للبلد. وما يُسمى منتجات "جديدة" ليست بالضرورة منتجات على حدود الابتكار. فالمنتجات "الجديدة"، تعرّف من حيث تاريخ الإنتاج في البلد، لا من حيث كونها جديدة في منظور السوق العالمي. وقد يتأثر

(١) وردت تقارير عن هذه الاجتماعات في الوثائق TD/B/COM.1/EM.26/2 و TD/B/COM.1/EM.28/5، و TD/B/COM.1/EM.31/3.

هيكل ونمط التخصص باختلاف "المقومات الأساسية" مثل عوامل الإنتاج المتوفرة، والموقع والتنوع النوعية الإجمالية للمؤسسات. ولكن التغييرات في تكوين سلة صادرات بلد ما، وسرعة هذه التغييرات، يمكن أن تختلف في عملية التنوع اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان ذات المقومات الأساسية المشابهة، وذلك يعكس جانباً من السياسة التي يتبعها البلد إزاء تعزيز "الاكتشاف الذاتي" من جانب القطاع الخاص للتوصل إلى إنتاج منتجات جديدة (Hausmann, Hwang and Rodrik, 2006). والهام في ذلك هو معرفة الدور الذي تؤديه التجارة بين بلدان الجنوب في تعزيز التنوع في البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، ومعرفة السياسات التي تشجع على التنوع، أي التي تؤدي إلى مستويات أعلى في التنمية الاقتصادية^(٢). وسوف تبحث هذه المذكرة أيضاً في الدور الذي يمكن أن يؤديه عدد من الاقتصادات الناشئة في الجنوب، التي أثبتت مكانتها كقطب لنمو التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، لأنها تمكنت من دفع الدينامية في التجارة بين بلدان الجنوب، وتعزيز التنوع في البلدان ذات الدخل المنخفض.

٦- وبغية تيسير المناقشات في الاجتماع، تقدم مذكرة المعلومات الأساسية هذه استنتاجات من تحليل أجرته الأمانة بشأن منتجات القطاعات الدينامية والجديدة التي قامت بتصديرها بلدان الجنوب في العقد الماضي. ويستند التحليل إلى البيانات المتاحة في نظام المعلومات عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب لدى الأونكتاد. وهذا النظام الذي هو عمل يتطور باستمرار، يقدم معلومات شاملة عن التدفقات التجارية الثنائية مفصلة إلى أبعد حدود التفصيل (النظام المنسق المؤلف من أربعة أرقام)، من خلال تقييم منهجي "للقيم المفقودة" في قاعدة بيانات "كومتريد" (Comtrade) بالأمم المتحدة. وسيسمح ذلك باستخدام عينة من الحجم ذاته من سنوات مختلفة في فترة زمنية واحدة، وذلك يحدّ من إمكانية التحيز في الاختيار^(٣). والتحليل الذي أجري لأغراض هذه المذكرة يقوم على مستوى الفصل الرابع من النظام المنسق، الذي يغطي ٢٤٠ ١ مجموعة من المنتجات، لأن هذا المستوى من التصنيف يبين قدرًا كافيًا من الخصائص القطاعية. وفي الوقت نفسه، فإنه يسمح بتصحيح ما قد يقع من تحيز في طريقة تقدير بيانات غير متوفرة^(٤). والتسميات المستخدمة هي تلك التي استخدمت في النظام المنسق لعام ١٩٨٨ لأنه يغطي البلدان على نحو أفضل. والفترة الزمنية التي يشملها نظام المعلومات عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب تمتد من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن هذا التصنيف قصير مقارنة بأي تحليل إحصائي، فإن ذلك يكفي لإجراء تحليل لقطاعات دينامية وجديدة، لأن الدينامية تعتمد بصورة أكبر على الماضي القريب مما على الماضي البعيد.

٧- وكما ذكر آنفاً، فإن قطاعات التصدير الدينامية و/أو الجديدة في بلد ما في فترة زمنية معلومة قد تختلف اختلافاً كبيراً عن نظيراتها في بلدان أخرى. وبسبب الحيز المحدود في هذه الورقة، يتعذر أن تُدرج فيها جميع التحليلات القطرية، فهي تتناول صورة إجمالية (على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي)، وتركز على فحص أي

(٢) تشكل الاستنتاجات، بدورها، مدخلات جوهرية في الإعداد للأونكتاد الثاني عشر (٢٠٠٨)، الذي سيتناول "الفرص والتحديات الناشئة عن العولمة من أجل التنمية"، على خلفية ظهور بلدان الجنوب، التي أدت إلى ظهور "جغرافيا جديدة للتجارة".

(٣) البيانات المتاحة في نظام كومتريد في الأمم المتحدة منذ سنين تميل إلى الانخفاض بالنسبة للبلدان متدنية الدخل. وبالتالي، فإن إدراج البلدان التي توجد بيانات بشأنها وحدها قد يؤدي بصورة تلقائية إلى التحيز عند إجراء أي تحليل.

(٤) Molina and Shirotori (2007) يقدمان معلومات أكثر تفصيلاً عن طريقة التقدير.

خاصية تتعلق بالقطاعات الجديدة والدينامية في الجنوب، بالمقارنة مع تلك القطاعات في الشمال، وعلى أوجه التباين بين القطاعات "الجديدة" في التجارة فيما بين المناطق دون الإقليمية المختلفة في مستويات الدخل.

ثانياً - القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة بين بلدان الجنوب

ألف - التعريف

٨- تناولت الدراسات الكثير مما يتعلق بالقطاعات الدينامية في التجارة العالمية. فمثلاً قام ماير وبوتكيفيسوس وقادري (٢٠٠٢)، في دراستهم بوضع مقياس مركب للصادرات الدينامية وتوصلوا إلى ثلاث مجموعات من المنتجات (السلع الكهربائية والإلكترونية، والسلع التي تتطلب درجة عالية من البحوث والتطوير، ودرجة عالية من التطور التكنولوجي، والسلع الكثيفة العمالة وبخاصة الملابس) التي حققت نمواً دينامياً للغاية وسجلت أدنى قدر من التقلبات من حيث قيمها التصديرية وحصصها في السوق. وأشاروا إلى أن النمو الدينامي لقطاعات محددة، ولا سيما تلك التي يرتفع محتواها التكنولوجي، يرتبط إلى حد كبير بتزايد التقاسم الدولي للإنتاج^(٥).

٩- وعرفت اجتماعات الخبراء الثلاثة السابقة القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية على أنها القطاعات التي تندرج في فئات عامة ثلاث هي: (أ) القطاعات التي أبدت باستمرار نمواً عالياً وزادت حصتها من التجارة العالمية؛ (ب) والقطاعات القائمة بالفعل ولكنها مدرجة حديثاً في قائمة الأنشطة التصديرية للبلدان النامية؛ (ج) ومجالات تجارية جديدة تماماً تتمتع فيها البلدان النامية بميزة مقارنة محتملة. ووفقاً لتصنيف أعلاه، استخدمت الاجتماعات الثلاثة السابقة المقاييس التالية لتحديد القطاعات الدينامية: (أ) تلك التي تظهر أكبر زيادة مطلقة في نصيبها من الأسواق العالمية (أي نصيبها من الصادرات العالمية)؛ (ب) وتلك التي سجلت أعلى متوسط معدل النمو السنوي في قيم الصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢. وتم تصنيف القطاعات وفقاً لمستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية المؤلف من أربعة أرقام.

١٠- ويظل التصنيف أعلاه مقياساً مفيداً لتحديد القطاعات الدينامية في التجارة بين بلدان الجنوب، وتتبع هذه الدراسة ذلك النهج لكنها تضيف بعض التعديلات عليه. أولاً، بغية اختيار المنتجات عالية النمو حقاً دون غيرها، استُبعدت المنتجات التي كانت الزيادة في قيمتها التصديرية نتيجة للزيادات الكبيرة في الأسعار فقط، لأنها مرتبطة بتقلب كبير، ونموها في فترة واحدة قد لا يكون مستداماً في المستقبل. كما استُبعدت المنتجات النفطية التي تتسم بتقلبات كبيرة للغاية في الأسعار، والتي غالباً ما تلقي ظلالاً على قطاعات أخرى بسبب نصيبها الهائل من قيم الصادرات في العديد من البلدان النامية.

١١- واستُبعدت أيضاً منتجات التصدير "الجديدة" من مجموعة من المنتجات الدينامية العالية النمو. ويمكن تقسيم التغييرات في قيم الصادرات إلى تغييرات في هوامش التجارة الكثيفة و/أو الواسعة. وتعكس التغييرات في هوامش التجارة الكثيفة تغييرات في القيمة التصديرية للمنتجات المتاجر بها فعلاً. ومعظم المنتجات الدينامية هي

(٥) يضم المقياس المركب لدينامية الصادرات، والتقلبات، والقدرة على التنبؤ، والنمو في الحصة من السوق وقيم الصادرات في الأجل الطويل/الأجل القصير.

تلك التي أبدت أعلى زيادة في الهامش الكثيف. والتغيرات في الهامش الواسع تعكس منتجات التصدير الحديثة (و/أو التصدير إلى وجهات جديدة و/أو السلع المصدرة حديثاً إلى وجهات تصديرية جديدة)، وتظهر قطاعات الإنتاج التي تكون فيها الصادرات من البلدان النامية متنوعة.

١٢- وثمة تعديل آخر، ربما كان الأكثر أهمية، هو استخدام نظام الأونكتاد للمعلومات عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، الذي أدى إلى تحسين نوعية البيانات. فهذا التصنيف يسمح بأن يكون حجم العينة من البلدان كبيراً في فترات زمنية مختلفة، من خلال إجراء تقدير منتظم لـ "بيانات غير متوفرة" في تدفقات التجارة الثنائية في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥. كما يسمح بتصنيف مفصل للمنتجات.

١٣- وبعد أخذ هذه التعديلات في الحسبان، تكون المنهجية الدقيقة كالاتي: أولاً، يتم اختيار المنتجات من مجموعة من البيانات المتعلقة بالصادرات من الجنوب، وذلك على مستوى النظام المنسق الرباعي الأرقام، وتغربل من خلال مصفاة النمو، أي بما لا يقل عن ٥٠٠ في المائة في قيم الصادرات في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥. ثم تسقط المنتجات التي تكون الزيادات الدينامية في قيمها التصديرية نتيجة لزيادة مفاجئة في الأسعار^(٦).

١٤- ثانياً، يتم تمييز المنتجات الدينامية عن المنتجات الجديدة ضمن المنتجات المختارة العالية النمو من خلال النظر في نصيبها من الأسواق، أي نصيب القيمة التصديرية للمنتج من مجموع الصادرات من الجنوب في السنوات المقابلة. والمنتجات الدينامية هي تلك التي تكون قد حصلت بالفعل على نصيب محدد (يتجاوز نسبة ٠,٠٠١ في المائة) من مجموع صادرات الجنوب في عام ١٩٩٥. والمنتجات الجديدة هي تلك التي لا يعتدّ بنصيبها (الذي يساوي أو يقل عن نسبة ٠,٠٠١ في المائة) في عام ١٩٩٥، ولكنها حصلت على حصة كبيرة (لا تقل عن نسبة ٠,٠٠١ في المائة) في عام ٢٠٠٥^(٧).

كيف تحدّد المنتجات الدينامية والجديدة:

- (أ) تُستمدّ البيانات المتعلقة بقيمة الصادرات من الجنوب في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ من نظام المعلومات عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب.
- (ب) تم اختيار المنتجات العالية النمو، أي التي نمت قيمتها التصديرية في عام ٢٠٠٥ بنسبة لا تقل عن ٥٠٠ في المائة مقارنة بقيمة عام ١٩٩٥.
- (ج) تشطب المنتجات ذات النمو المتقلّب.
- (د) المنتجات الدينامية هي تلك التي تجاوزت حصتها من الأسواق في عام ١٩٩٥ نسبة ٠,٠٠١ في المائة.
- (هـ) المنتجات الجديدة هي تلك التي كانت حصتها من الأسواق في عام ١٩٩٥ تساوي أو تقل عن ٠,٠٠١ في المائة، والتي بلغت حصتها من الأسواق في عام ٢٠٠٥ بنسبة لا تقل عن ٠,٠٠١ في المائة.

(٦) استثنيت المنتجات التي تجاوز معدل الزيادة في سعر وحدتها معدل الزيادة في قيم الصادرات.

(٧) على الرغم من أنه تم استبعاد المنتجات التي كان نصيبها من الأسواق قليلاً للغاية في عام ٢٠٠٥، فإن خطوط الإنتاج هذه قد تضم معلومات قيّمة عند تصنيف المجموعات القطرية.

باء - الصادرات ذات النمو الدينامي في التجارة فيما بين بلدان الجنوب

١٥- يورد الجدول ١ في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1 أهم ٥٠ منتجاً من المنتجات التصديرية الدينامية في التجارة بين بلدان الجنوب، في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥. وهذه المنتجات مرتبة وفقاً للزيادة في حجم حصتها من السوق، أي حصة صادرات المنتج من إجمالي الصادرات فيما بين بلدان الجنوب، في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥^(٨). ويشكل أول ٢٥ منتجاً من المنتجات الدينامية ٥,٧ في المائة من مجموع الصادرات فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥، ويشكل أول ٥٠ منتجاً منها ٢٣,٧ في المائة، وهذا يشير إلى أن المنتجات التصديرية الدينامية شكلت جزءاً هاماً في التوسع السريع في التجارة فيما بين بلدان الجنوب في العقد الماضي. وكان نصيب أول ٢٥ (٥٠) منتجاً دينامياً مصدراً من الجنوب إلى الشمال ٣,٩ في المائة (٥,٥ في المائة) من إجمالي الصادرات من الجنوب - الشمال في عام ٢٠٠٥.

١٦- تتركز إلى حد ما المنتجات التصديرية الدينامية في إطار البُعد المتعلق بالتصدير فيما بين بلدان الجنوب في فئات لمنتجات محددة هي: (أ) الخامات والمعادن (النظام المنسق، الفصول ٢٥-٢٧، بما في ذلك الحديد والنحاس والنيكل والكوبالت والرصاص)؛ (ب) والكيميائيات العضوية (النظام المنسق، الفصل ٢٩)؛ (ج) الحديد/الفلوذاذ وغيرهما من المنتجات المعدنية (النظام المنسق، الفصلان ٧١ و ٧٢، النفايات الحديدية، وصفائح الفلواذ، والأنابيب والمواسير، النيكل غير المصقول)؛ (د) البلاستيك والمواد البلاستيكية (النظام المنسق، الفصل ٣٩، بوليمر أكريليكي، متعددة الأميدات، السليكون بأشكاله الأولى، إلخ)؛ (ح) وأجزاء ومكونات الأدوات الميكانيكية والإلكترونية (النظام المنسق، الفصلان ٨٤ و ٨٥، محركات وموتورات، وأدوات يدوية آلية، بطاريات لحزن الكهرباء، ومعدات التحويل إلخ)؛ (و) ومواد بصرية وأدوات دقيقة (النظام المنسق، الفصل ٩٠، ألياف بصرية، وعدسات، وأدوات كريستال سائل، إلخ). وتقع هذه الفئات في ثلاث مجموعات مختلفة تتسم بكثافة العوامل: السلع الأساسية (الخامات والمعادن)؛ والمصنوعات التي تستخدم مستوى منخفضاً من المهارات والتكنولوجيا (الحديد/الفلوذاذ/المنتجات المعدنية)؛ والمصنوعات التي تستخدم مستوى عالياً من المهارات/التكنولوجيا (الكيميائيات العضوية، والمواد البلاستيكية، والمعدات الآلية/الإلكترونية، والأدوات الدقيقة). وتناقش لاحقاً في هذا الجزء تفاصيل أنماط التخصص في مناطق محددة^(٩).

١٧- ويقارن الشكل ١ في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1 بين توزيع الصادرات من المنتجات الدينامية المتجهة إلى الجنوب والشمال لفئات مختلفة من منتجات النظام المنسق (المحور الأفقي) وما يرتبط بذلك من تغييرات في زيادة الحصة من السوق (المحور العمودي). وتلاحظ أنماط توزيع عديدة لهذه المنتجات.

١٨- أولاً، إن المنتجات الدينامية المتجهة إلى الوجهتين (الشمال والجنوب) تتركز في مجملها في القطاعات المشار إليها أعلاه، مما يؤكد على أن هذه القطاعات هي القطاعات التي راكمت فيها البلدان النامية قدرتها

(٨) يرجى ملاحظة أن الترتيب الذي يستند إلى المنتجات الدينامية المدرجة بحسب النمو في قيم الصادرات يكاد يتطابق مع الترتيب الذي يستند إلى التغييرات في الحصة من السوق.

(٩) انظر (Basu (2007) وورقة الأونكتاد المتعلقة بالتجارة بين بلدان الجنوب لمزيد من التحليل القائم على نتائج تتعلق بدرجة كثافة العوامل.

التوريدية، وانتقلت إلى التخصص في الأسواق العالمية. وثانياً، إن نسبة الزيادة في الحصة من السوق في قطاعات التركيز هذه هي بنسبة أكبر بصفة عامة بالنسبة للمنتجات الدينامية الموجهة نحو الشمال، ولا سيما مجموعة المصنوعات العالية المهارات/التكنولوجية، الأمر الذي يشير إلى أن سرعة تخصص الجنوب في هذه المجموعة قد تكون أكثر شدة في حالة الصادرات الموجهة نحو الشمال مما في حالة الصادرات نحو الجنوب^(١٠).

١٩ - ثالثاً، تبين المنتجات الدينامية الموجهة إلى الشمال وجود مجالات إضافية للتركيز في قطاعات صناعية تعتمد على الكثافة النسبية للعمالة، مثل منتجات الورق (النظام المنسق، الفصل ٤٨) والمنسوجات والملابس (النظام المنسق، الفصول ٥٦ و ٦١). ومن جهة أخرى، لا يوجد إلا منتجان في قطاع الخامات والمعادن (النظام المنسق، الفصول ٢٥-٢٧) وهو أحد أهم مجالات تركيز المنتجات الدينامية الموجهة إلى الجنوب.

٢٠ - رابعاً، إن مرحلة تجهيز منتجات التصدير الدينامية (النظام المنسق المكوّن من أربعة أرقام) الموجهة إلى الشمال هي مرحلة أعلى عموماً من مرحلة تجهيز تلك الموجهة إلى الجنوب، ضمن نفس قطاع المنتجات (النظام المنسق المكوّن من رقمين). ويتضح ذلك أكثر ما يتضح في حالة منتجات الحديد وال فولاذ، حيث تكون المنتجات الدينامية الموجهة إلى الجنوب مواداً شبه مجهزة (مثل قضبان الحديد) فيما تكون تلك الموجهة إلى الشمال مكتملة الصنع (مثل الأنابيب والمواسير)، وقد يعكس ذلك تطوراً حديث العهد في تقسيم العمل فيما بين البلدان في الجنوب، حيث تحدث عملية التجهيز الوسيط في مجموعة من البلدان النامية، التي تصدر تلك المنتجات، ضمن سلسلة مستقرة للإنتاج العالمي/الإقليمي أو غير ذلك، إلى بلدان أخرى في الجنوب تقوم بتجهيز المنتجات الجاهزة التي يتم تصديرها على نطاق واسع إلى أسواق في الشمال.

جيم - الفوارق الإقليمية في الصادرات الدينامية إلى الجنوب

٢١ - هل توجد في المناطق النامية المختلفة مجموعات مختلفة من الصادرات الدينامية إلى الجنوب؟ تبين الصادرات الدينامية قطاعات تراكم فيها البلدان النامية قدرتها الإنتاجية. ووفقاً لأمبيس وفاسيارغ ((Imbs and Wacziarg (2003)) يظهر التنوع والتخصص في الإنتاج في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية: تلجأ البلدان إلى التنوع في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية (أي عندما يكون مستوى الدخل منخفضاً)، وتبدأ بعد ذلك بالتخصص فور ما يصل الدخل إلى مستوى معين. وقدراً أن نقطة التحول من التنوع إلى التخصص هي عندما يصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قرابة ٩٠٠٠ دولار. وإذا كان ذلك هو الحال، فمن المرجح أن نرى ازدياداً مستمراً في التخصص في منتجات دينامية في قطاعات محددة في الاقتصادات الناشئة، وأن البلدان الأفقر مثل بلدان أفريقيا تقوم بالانتشار بدرجة أكبر على فئات المنتجات.

٢٢ - ويبين الشكل ٢ في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1 الصادرات الدينامية المتجهة من ثلاث مناطق نامية، هي أفريقيا والأمريكتان وآسيا، إلى الجنوب (انظر أيضاً الجدول ٢ في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1). وقد تم تحديد مائة وخمسة منتجات دينامية موجهة إلى الجنوب من أفريقيا، و٦٧ من الأمريكتين و٨٣ من آسيا. وعلى الرغم من أن التقديرات غير دقيقة، فإن الانحراف القياسي للنظام المنسق الرباعي الأرقام يبيّن أن المنتجات الدينامية من أفريقيا هي أكثر انتشاراً من تلك الواردة من الأمريكتين أو آسيا.

(١٠) لا تخرج عن النطاق خامات النيكل المصدرة إلى بلدان الجنوب، التي ازدادت بنسبة ٤٦٤،٢ في المائة.

الجدول ١ - توزيع المنتجات الدينامية في فئات المنتجات
(النظام المنسق المكوّن من أربعة أرقام)

من أفريقيا إلى الشمال		من أفريقيا إلى الجنوب	
المعدل	٥٢٨٦,٦	المعدل	٤٦٠٢,٣
الوسط	٥٥١٤	الوسط	٣٨١٤
الانحراف القياسي	٢٦٩٥,١	الانحراف القياسي	٢٦٦٩,٨
المجموع	١٥	المجموع	١٠٥
من الأمريكتين إلى الشمال		من الأمريكتين إلى الجنوب	
المعدل	٦١٢٣,٨	المعدل	٤٥٩١,٠
الوسط	٦٨٦٢	الوسط	٣٣٠٧
الانحراف القياسي	٢٥٦٤,٥	الانحراف القياسي	٢٦٠٣,٦
المجموع	٨٤	المجموع	٦٧
من آسيا إلى الشمال		من آسيا إلى الجنوب	
المعدل	٦٢٥٤,١	المعدل	٦٠٢٧,٧
الوسط	٧٢١٠	الوسط	٧٠٢٠
الانحراف القياسي	٢٤٥٨,٧	الانحراف القياسي	٢٥٩٤,٢
المجموع	١٠٣	المجموع	٨٣

٢٣ - تعطي مقارنة نقطة الوسط لتوزيع الصادرات الدينامية من كل منطقة بعض الأفكار العامة. فتوزيع الصادرات الدينامية من أفريقيا والأمريكتين، بوسط قدره ٣ ٨١٣ و ٣ ٣٠٧ على التوالي، يحدث إلى حد كبير في مجالات السلع الأولية، من السلع الزراعية إلى المعادن والخامات (النظام المنسق، الفصول ١-٢٧). لكن انتشار/تركيز الصادرات الدينامية ضمن قطاع السلع الأولية مختلف. فالصادرات الدينامية من الأمريكتين تتركز بصورة بارزة في الخامات والمعادن (النظام المنسق، الفصلان ٢٦ و ٢٧) بينما تتوزع معظم تلك الصادرات من أفريقيا على السلع الأساسية الزراعية. والمنتجات الدينامية من بلدان آسيا تتركز بوضوح في مجموعة المصنوعات العالية المهارات/التكنولوجيا. ولذلك فإن كل منطقة تظهر نمطاً مميزاً للصادرات الدينامية إلى الشمال، مما يعكس الحالة الراهنة لكيفية نمو القدرة الإنتاجية والتصديرية لمنطقة ما (نحو الجنوب) وفي أي قطاعات، وحالة تزايد التكامل التجاري فيما بين مختلف المناطق في الجنوب.

٢٤ - وما تم تحديده يتمشى إلى حد ما مع "مراحل التنوع". وعلى الرغم من أنه يتعذر إجراء مقارنة حقيقية بين مستوى الدخل ودرجة التنوع، بسبب مستوى تجميع البلدان (المجمعة على المستوى الإقليمي)، يبدو (أ) أن البلدان ذات الدخل المنخفض (مثل أفريقيا) هي بصدد زيادة التنوع، وهذا ما يظهره الانتشار الأوسع لفئات المنتجات والانخفاض النسبي في مستوى نسبة الزيادة في الحصة من السوق؛ (ب) وأن المنتجات الدينامية من آسيا، التي تضم أعداداً كبيرة من المصدرين الناشئين مثل جمهورية كوريا والصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا - ٤، مجموعة في عدد من القطاعات العالية المهارات/التكنولوجيا، مما يعني أنها تتسم بدرجة عالية من التخصص؛ (ج) وأن نمط الأمريكتين يظل في موضع ما بين المجموعتين أعلاه. ويشير ذلك أيضاً إلى المجالات التي تشهد ظهور التكامل فيما بين المناطق (انظر الإطار ١).

٢٥- يشير نمط الصادرات الدينامية إلى الشمال في جميع المناطق إلى أن مزيداً من المنتجات عالية الجودة في المهارات والتكنولوجيا تُصدر بصورة متزايدة إلى الشمال. ويظهر ذلك بشكل بارز في الأمريكتين، حيث تتركز المنتجات الدينامية حول "النظام المنسق، الفصل ٧٠ فما فوق، وهو في معظمه تركيز على الحديد المصقول، والفولاذ وغيره من المنتجات المعدنية والأدوات الآلية، مما يشير إلى أن الأمريكتين تأخذان بقدر عالٍ من التخصص في صادراتهما، بحسب وجهة التصدير. وبالنسبة لأفريقيا، فإن نسبة الزيادة في الحصة من السوق للمنتجات العالية الجودة المصدرة إلى الشمال أعلى عموماً من النسبة في حالة الجنوب. وخلافاً لذلك، فإن الصادرات الدينامية الآسيوية من المنتجات عالية الجودة تضم بعض المنتجات ذات النمو المرتفع جداً الموجهة نحو الجنوب.

الإطار ١- مجمل التدفقات التجارية فيما بين المناطق النامية

تقدم دراسة أجراها الأونكتاد* تحليلاً قطاعياً لتدفق الصادرات فيما بين المناطق النامية وداخلها. ويتضح من مقارنة لقطاعات الصادرات بين منطقتين أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي تتبع بصورة عامة النظرية الكلاسيكية للميزة المقارنة. ويتضح ذلك اتساحاً شديداً من التجارة بين آسيا وأفريقيا. فمن جهة، تتركز صادرات أفريقيا إلى آسيا تركيزاً كبيراً في السلع الأساسية (الخامات والمعادن). ومن جهة أخرى، تتألف صادرات آسيا إلى أفريقيا من طائفة واسعة من السلع المصنوعة. ونلاحظ نمطاً مماثلاً في التجارة بين آسيا والأمريكتين. فأكثر من ٨٠ في المائة من صادرات الأمريكتين إلى آسيا تتألف من السلع الأولية، وأكثر من ٧٠ في المائة من صادرات آسيا إلى الأمريكتين تتألف من منتجات قطاعات الصناعة التحويلية. ومع ذلك، فإن الصادرات من بلد إلى آخر في الجنوب لا تتركز في أي قطاع بعينه. ولكن الصورة العامة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب تُظهر أن السلع المصنعة في تينك المنطقتين دون الإقليميتين هيمن عليها السلع الآسيوية، لا سيما السلع الواردة من شرق وجنوب شرق آسيا.

كما يبدو أن التجارة بين الأمريكتين وأفريقيا تستند إلى ميزة مقارنة فيما بينها، ولكن ذلك يكون في الغالب في قطاعات غير قطاع الصناعة التحويلية. وتتسم صادرات أفريقيا إلى الأمريكتين بأعلى معدل تركيز في جميع العلاقات التجارية. والصادرات من الأمريكتين تتسم بتنوع أكبر من ذلك بكثير، على الرغم من أن نسبة تتجاوز ٥٠ في المائة من صادرات الأمريكتين إلى أفريقيا هي منتجات زراعية - غذائية (مواد غذائية جاهزة، منتجات حيوانية ونباتية، دهون وزيوت).

إن التجارة بين بلدان منطقة إقليمية واحدة في الجنوب تبدو أكثر تنوعاً من التجارة فيما بين المناطق الإقليمية، باستثناء حالة آسيا. فالصادرات داخل أفريقيا تكون أكثر تنوعاً بكثير من تلك الموجهة إلى مناطق إقليمية خارجية. ولا تزال الموارد الطبيعية تستأثر بحصة كبيرة من التجارة في داخل المنطقة الإقليمية، وكذلك الحال في التجارة في قطاعات قلما يتم تصدير منتجاتها إلى مناطق أخرى، مثل المواد الغذائية المجهزة، والمنتجات النباتية، والبلاستيك والمطاط. وتستأثر صادرات السيارات في الأمريكتين بنصيب كبير، وكذلك المنتجات القائمة على الموارد. كما تصدر البلدان الواقعة داخل هذه المنطقة سلعا مصنوعة مثل الآلات الكهربائية، التي لا تظهر في فئاتها التصديرية إلى آسيا أو أفريقيا. وبالنسبة لآسيا، تبدي الصادرات إلى بلدان تقع في المنطقة ذاتها تركيزاً أكثر بكثير مما في الصادرات إلى مناطق أخرى، بسبب عبء القود في التجارة فيما بين البلدان الآسيوية. وخلافاً لذلك، فإن وزن المنسوجات والملابس، وهي القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى في الصادرات إلى أفريقيا، والمرتبة الثانية في الصادرات إلى الأمريكتين، أقل بكثير في التجارة داخل المنطقة الإقليمية ذاتها.

شبكة الصادرات: القطاعات التصديرية العشرة الأولى (٢٠٠٥)

من أفريقيا إلى آسيا				من آسيا إلى أفريقيا			
٦	١	وقود	٦٥,٧٨٪	١١	١	منسوجات ومواد منسوجة	١٥,٤٤٪
١٤	٢	فلزات بخسة ومنتجات	٧,٩١٪	١٦	٢	ماكينات ومعدات كهربائية	١٠,٢٦٪
٧	٣	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها	٤,٣٢٪	١٥	٣	أجهزة ومعدات آلية	٩,٤٨٪
١١	٤	منسوجات ومواد منسوجة	٤,٠٦٪	١٨	٤	سيارات	٨,٨٥٪
٥	٥	خامات ومعادن، باستثناء الوقود	٣,٥٨٪	١٤	٥	فلزات بخسة ومنتجات	٨,١٢٪
٢	٦	منتجات نباتية	٢,٩٣٪	١٩	٦	طائرات وسفن، إلخ.	٧,٣٦٪
١٠	٧	خشب ومنتجات خشبية	٢,٠٩٪	٨	٧	لدائن ومطاط	٦,٣٦٪
١٣	٨	مواد من الحجر والزجاج وأحجار ثمينة ومعادن	٢,٠٤٪	٧	٨	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها	٥,٨٦٪
٤	٩	مواد غذائية مجهزة، مشروبات، إلخ.	٢,٠٠٪	٦	٩	وقود	٥,٤٧٪
١	١٠	حيوانات ومنتجات حيوانية	١,١٩٪	٢	١٠	منتجات نباتية	٥,٣٥٪
		مجموع ما ورد أعلاه	٩٥,٩٠٪			مجموع ما ورد أعلاه	٨٢,٥٥٪
من الأمريكتين إلى آسيا				من آسيا إلى الأمريكتين			
١٤	١	معادن خسيصة ومنتجات	١٨,٣٧٪	١٦	١	ماكينات ومعدات كهربائية	٢٢,٦٤٪
٥	٢	خامات ومعادن باستثناء الوقود	١٧,٣٦٪	١١	٢	منسوجات ومواد منسوجة	١٢,٨٩٪
٢	٣	منتجات نباتية	١٢,٠٦٪	١٥	٣	ماكينات ومعدات آلية	١١,٧٥٪
٤	٤	مواد غذائية مجهزة، مشروبات، إلخ.	١٢,٢٦٪	١٩	٤	طائرات وسفن، إلخ.	٧,١٢٪
٦	٥	وقود	٩,٨٥٪	١٨	٥	سيارات	٦,٩٣٪
٣	٦	دهون وزيتون	٥,٣٧٪	٨	٦	لدائن ومطاط	٦,٣٥٪
١	٧	حيوانات ومنتجات حيوانية	٥,٠٠٪	٦	٧	وقود	٥,٥٦٪
١٠	٨	خشب ومواد خشبية	٣,٤٣٪	٧	٨	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها	٥,٥٣٪
١٥	٩	ماكينات ومعدات آلية	٣,٣٢٪	١٤	٩	فلزات بخسة ومنتجات	٤,٣٢٪
٧	١٠	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها	٣,٠٥٪	٩٩	١٠	استخدامات خاصة (النظام المنسق، الفصول ٩٨ و ٩٩ من)	٣,٩٧٪
		مجموع ما جاء أعلاه	٨٩,٠٦٪			مجموع ما جاء أعلاه	٨٧,٠٦٪

شبكة الصادرات: القطاعات التصديرية العشرة الأولى (٢٠٠٥) (تابع)

من أفريقيا إلى الأمريكتين				من الأمريكتين إلى أفريقيا			
٨١,٩٧٪	١	٦	وقود	٢١,٧١٪	٤	١	مواد غذائية مجهزة ومشروبات إلخ
٥,٠٦٪	٢	٧	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها	١٢,٢٦٪	١	٢	حيوانات ومنتجات حيوانية
٣,٦٣٪	٣	١٩	طائرات وسفن، إلخ	١١,٤٧٪	٢	٣	منتجات نباتية
٣,١٦٪	٤	١٤	فلزات بخرسة ومنتجات	٩,٩٠٪	١٨	٤	سيارات
١,٤٩٪	٥	٥	خامات ومعادن، باستثناء الوقود	٨,٢٦٪	١٤	٥	فلزات بخرسة ومنتجات
١,٢٨٪	٦	١٥	ماكينات ومعدات آلية	٧,٩٢٪	٣	٦	دهون وزيتون
١,٠٨٪	٧	٤	مواد غذائية مجهزة ومشروبات، إلخ	٦,٠٠٪	٦	٧	وقود
٠,٣٩٪	٨	١١	منسوجات ومواد منسوجة	٥,٢٨٪	٥	٨	خامات ومعادن باستثناء الوقود
٠,٣٤٪	٩	١٠	خشب ومنتجات خشبية	٤,٥٤٪	١٥	٩	ماكينات وأدوات آلية
٠,٣٢٪	١٠	١٨	سيارات	٢,٩٦٪	٧	١٠	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها
٩٨,٧١٪			مجموع ما ورد أعلاه	٩٠,٣٠٪			مجموع ما ورد أعلاه
من الأمريكتين إلى آسيا				من آسيا إلى آسيا			
١٩,٢٩٪	١	٦	وقود	٢٥,١٨٪	١٦	١	ماكينات ومعدات كهربائية
١٢,٥١٪	٢	١٨	سيارات	٢٠,١٤٪	٦	٢	وقود
١٠,٢٧٪	٣	١٤	فلزات بخرسة ومنتجاتها	١٢,٨٥٪	١٥	٣	ماكينات ومعدات آلية
١٠,٢١٪	٤	٧	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها	٦,٦٣٪	١٤	٤	فلزات بخرسة ومنتجاتها
٦,٣٩٪	٥	٨	لدائن ومطاط	٦,٣٦٪	١١	٥	منسوجات ومواد منسوجة
٦,١٢٪	٦	١٦	ماكينات ومعدات كهربائية	٥,٢٧٪	٧	٦	مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها
٦,٠٨٪	٧	٤	مواد غذائية مجهزة ومشروبات، إلخ	٤,٨٤٪	٨	٧	لدائن ومطاط
٥,٩٧٪	٨	١٥	ماكينات ومعدات آلية	٣,٦٠٪	٢٠	٨	معدات وأجهزة بصرية
٤,٢٢٪	٩	١٠	خشب ومنتجات خشبية	٢,٩٥٪	١٣	٩	مواد مصنوعة من الحجر والزجاج وأحجار ثمينة ومعادن
٣,٩٨٪	١٠	٢	منتجات نباتية	٢,٠٠٪	١٨	١٠	سيارات
٨٥,٠٤٪			مجموع ما ورد أعلاه	٨٩,٨٢٪			مجموع ما ورد أعلاه

شبكة الصادرات: القطاعات التصديرية العشرة الأولى (٢٠٠٥) (تابع)

من أفريقيا إلى أفريقيا	
١	٦ وقود ٣٦,١٣٪
٢	١٤ فلزات بخسة ومنتجاتها ١٠,٠٣٪
٣	٧ مواد كيميائية وصناعات مرتبطة بها ٧,٣٨٪
٤	٤ مواد غذائية مجهزة ومشروبات، إلخ ٦,٩٣٪
٥	٢ منتجات نباتية ٦,٠٥٪
٦	١٠ خشب ومواد خشبية ٤,٣٥٪
٧	١٥ ماكينات وأدوات آلية ٣,٧٧٪
٨	١٣ مواد مصنوعة من الأحجار أو الزجاج أو الأحجار الثمينة والمعادن ٣,٧٤٪
٩	٨ لدائن ومطاط ٣,٤٠٪
١٠	١١ منسوجات ومواد منسوجة ٣,٣٨٪
	مجموع ما ورد أعلاه ٨٥,١٦٪

المصدر: (2007) Molina and Shirotori؛ نظام الأونكتاد للمعلومات عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

دال - منتجات التصدير الجديدة من البلدان النامية

٢٦- ننتقل الآن إلى النظر في المنتجات التصديرية "الجديدة" من الجنوب، أي تلك التي تنتجها البلدان النامية في إطار عملية التنويع. وهي منتجات زادت حصتها من السوق من حصة غير ملحوظة إلى حصة ملحوظة إلى حد ما وبمعدل نمو مرتفع في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥. وبالنسبة لبلدان الجنوب جميعها، حُدِّد ٣٠ منتجاً "جديداً" في التجارة فيما بين بلدان الجنوب و٧٠ منتجاً من هذه المنتجات في التجارة بين الجنوب والشمال. (وهذه المنتجات مدرجة في الجدول ٣ في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1).

٢٧- وفقاً لما يبينه الشكل ٣ من الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1، فإن المنتجات الجديدة الموجهة نحو الجنوب تتوزع توزيعاً يكاد يكون اعتباطياً على حيز المنتج. ولا يوجد إلا تركيز قليل في قطاعات الكيماويات غير العضوية (النظام المنسق، الفصل ٢٨) والمواد النحاسية والنيكل (النظام المنسق، الفصلان ٧٤ و٧٥). ومن جهة أخرى، فإن الصادرات الجديدة الموجهة نحو الشمال أكثر عدداً، وتظهر في المتوسط معدلاً أعلى من الزيادة في الحصة من السوق، وتظهر عدداً أكبر من مجالات التركيز التي تشمل على سبيل المثال الكيماويات العضوية (النظام المنسق، الفصل ٢٩) ومنتجات الورق (النظام المنسق، الفصل ٤٨). ويبدو أن التنويع الذي يشمل منتجات جديدة كان يركز تركيزاً كبيراً على أسواق الشمال مما على أسواق الجنوب.

٢٨- ولكن الصورة الإجمالية لا تعطينا إلا فكرة عامة. وكما ذكر أعلاه، فإن المنتج التصديري الجديد يخص بلداً محدداً في فترة زمنية معلومة ويمكن أن يختلف اختلافاً تاماً عن منتجات تصديرية جديدة على بلدان أخرى. وتشير النظريات الاقتصادية إلى أن صادرات البلد تتركز أولاً في منتجات تكون عوامل الإنتاج التي تدخل فيها

وفيرة فيه (غالباً في السلع الأساسية الأولية) ومن ثم يتم تنويعها لتشمل منتجات ذات قيمة مضافة أكبر، وذلك قبل أن تخصص في قطاعات تكون قد حققت فيها ميزة مقارنة في السوق العالمية. ويركز كلينغر ولدردمان (2006) Klinger and Lederman على عملية التنويع، ويذكران أن تواتر الاكتشاف، أي البدء بصادرات جديدة لمنتجات خارج تخوم الابتكار (غير مبتكرة من الناحية التقنية) "... يزداد بسرعة، ويصل إلى حد أقصى يقترب من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٤٠٠٠ دولار للفرد الواحد... وباستمرار ارتفاع مستوى التنمية، يحل الابتكار الجدير ببراءة الاختراع محل الابتكار خارج التخوم، المتاح للجميع، فالابتكار الأول يزداد زيادة أسية بازدياد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد".

٢٩- ويشير ما جاء أعلاه إلى أهمية التحليل القطري، وهو أمر لا يمكن إيراده في هذه الورقة بسبب حدود حجم الورقة. ومع ذلك، أجرت مقارنة بين المنتجات التصديرية الجديدة في مناطق مختارة على المستوى دون الإقليمي يتفاوت فيها مستوى الدخل (مع مراعاة الناتج المحلي الإجمالي الكلي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد). وتشمل هذه المناطق دون الإقليمية شرق آسيا وأمريكا الوسطى (دخل عال - متوسط)؛ وأمريكا الجنوبية وجنوب آسيا (دخل متدن - متوسط)؛ وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا (دخل متدن).

٣٠- يرد في الجدول ٥ من الوثيقة TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1 أول ٢٥ منتجاً تصديرياً جديداً من كل منطقة دون إقليمية، ويرد في الشكل ٤ من الوثيقة ذاتها توزيع منتجات التصدير الجديدة. ونرى بوضوح أن المنتجات الجديدة الواردة إلى السوق الجنوبي من المناطق دون الإقليمية ذات الدخل المتوسط الأدنى والدخل المتدني أكثر من تلك الواردة من المناطق دون الإقليمية ذات الدخل المتوسط الأعلى. وتظهر منطقة شرق أفريقيا عدداً كبيراً جداً من المنتجات التصديرية الجديدة المتجهة إلى الجنوب التي تتوزع على مجموعة واسعة من قطاعات المنتجات. وبعض هذه الصادرات الجديدة يُظهر معدلاً عالياً للغاية في الزيادة في حصته من التصدير. ومن جهة أخرى، لا يُبدي شرق آسيا نشاطاً كبيراً في التنويع، حيث يقل فيها عدد المنتجات الجديدة المرتبطة بمستوى منخفض نسبياً للزيادة في الحصة من السوق. وهذه الاستنتاجات، رغم أنها تمت على مستوى إجمالي وفي إطار زمني محدود، تنسجم مع النظرية القائلة بأن درجة التنويع تتفاوت وفقاً لمستوى التنمية (الدخل)، وحيث إن البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط أنشط من البلدان ذات الدخل العالي في مجال تنويع منتجاتها.

٣١- وكما تبين من الصورة الإجمالية أعلاه، فإن الشيء الجدير بالملاحظة أكثر من غيره هو أن الشمال أهم من غيره كسوق للمنتجات التصديرية الجديدة. فجميع المناطق دون الإقليمية التي تمت دراستها باستثناء غرب أفريقيا تصدر منتجات جديدة إلى الشمال أكثر كثيراً مما يصدر إلى غيره. فمثلاً، يصدر جنوب آسيا وشرق أفريقيا عدداً كبيراً من المنتجات الجديدة إلى الشمال. وتحظى بعض هذه الصادرات الجديدة بزيادة هائلة في الحصص التصديرية تتجاوز الحجم الأصلي ١٠٠٠ مرة، مما يعني أنها تشهد تنوعاً نشطاً جداً يشمل قطاعات مثل الكيماويات غير العضوية والمركبات (النظام المنسق، الفصلا ٢٨ و ٢٩)، والمواد المصنوعة من اللدائن والمطاط (النظام المنسق، الفصلا ٣٩ و ٤٠)، والمواد الحديدية/الفولاذية (النظام المنسق، الفصل ٧٣)، وقطع غيار ومكونات لأجهزة آلية من جنوب آسيا؛ وأزياء وملابس (النظام المنسق، الفصل ٦٢)، وأجهزة كهربائية (مثل أجهزة الدوائر الكهربائية) من شرق أفريقيا. كما نرى أن أمريكا الوسطى تنشط في تصدير منتجات جديدة إلى الشمال. وتؤكد هذه النتائج على أن الشمال هو الوجهة التصديرية الأرحح للصادرات الجديدة الناشئة عن عملية التنويع في بلد ما.

٣٢- ربما اعتُبر الشمال قاعدة أكثر ملاءمة لاختبار منتجات تصديرية جديدة، ويُعزى ذلك لتفسيرات عديدة منها قدرة الشمال على الاستيعاب كسوق (حجم الطلب)؛ وتفضيله على الأسواق الأكثر منه تبايناً؛ ويسر الحصول على معلومات عن السوق في الوقت المناسب، وتدني كلفة الدخول في السوق بسبب أمور من حسن اللوجستيات التجارية (النقل) وقلة الحواجز التعريفية.

٣٣- وأخيراً، نرى ازدواجاً قليلاً للغاية في الصادرات الجديدة على مستوى المنتج (النظام المنسق المكون من أربعة أرقام) فيما بين المنتجات التصديرية الجديدة من مناطق دون إقليمية مختلفة، وكذلك فيما بين المنتجات الجديدة المصدرة إلى الجنوب وتلك المصدرة إلى الشمال داخل المنطقة دون الإقليمية ذاتها. وقد يعني ذلك أن المنتجات المصدرة حديثاً إلى الجنوب اليوم هي تلك التي كانت جديدة في الشمال من قبل، أو العكس. كما يمكن أن يعني ذلك أن البلدان ربما تقوم بعمليات تنويع متزامنة تشمل قطاعات منتجات مختلفة تعكس اختلافاً في الطلب بين سوق الجنوب وسوق الشمال.

٣٤- إن الإجابة عن الأسئلة الواردة أعلاه، تتطلب بيانات تغطي فترة زمنية أطول. ولكن من المحتمل أن تؤدي الزيادة في تكامل الأسواق فيما بين بلدان الجنوب إلى زيادة في وزن الجنوب كسوق يعزز عمليات التنويع في البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية ذات الدخل المتدني، وزيادة التكامل تلك تتم من خلال التخفيض المتبادل للتعريفات، وتنسيق الأنظمة، وتعزيز شبكة المعلومات عن الأسواق وربما المشاركة في سلسلة إنتاج إقليمية.

ثالثاً - دور الاقتصادات الناشئة في تعزيز دينامية التجارة بين بلدان الجنوب

٣٥- شهد العقدان الماضيان قيام عدد من الاقتصادات الناشئة بإحداث زيادة كبيرة في حصتها من تجارة البضائع والخدمات الدولية. وعلى سبيل التحديد، ساهمت سبعة بلدان، أو "الاقتصادات السبعة الناشئة" التالية مساهمة هائلة في هذا الاتجاه: البرازيل والهند والصين والمكسيك والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وجمهورية كوريا^(١١). وأما ما صدرته هذه البلدان من البضائع فقد زاد نصيبها من الصادرات العالمية من ١٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٣٦- وتشكل مجموعة الدول السبع نسبة ٤٥ في المائة من سكان العالم، وساهمت بنحو ٢٧ في المائة من صادرات العالم من السلع والخدمات في عام ٢٠٠٥. وهذا الأداء التجاري القوي ساهم في بلوغ معدل نمو اقتصادي عال في هذه الاقتصادات الناشئة، فبلغ معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ٥,٧ في المائة^(١٢). وإلى جانب الدول السبع، قامت بلدان مثل تركيا وإندونيسيا والفلبين وفيت نام، بزيادة حجم صادراتها زيادة سريعة منذ أواسط التسعينات، ويبدو أنها تنحو أكثر فأكثر إلى الانضمام إلى صف القوى الاقتصادية الجديدة.

(١١) لاحظ أن الاتحاد الروسي لم يعتبر كاجنوب في التحليل الوارد في الفرع السابق.

(١٢) يرد تحليل مفصل لأهمية "الاقتصادات السبعة الناشئة" في الوثيقة (2007) UNCTAD: تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثاني عشر، (2007) Basu.

٣٧- تعتبر النهضة الاقتصادية السريعة في الدول السبع محركاً رئيسياً للتوسع الدينامي للتجارة بين بلدان الجنوب. كما أن حجم أسواقها المتنامي وزيادة طلبها على المزيد من السلع الاستهلاكية أتاح لبلدان أخرى في الجنوب فرصاً هائلة لتصدير منتجات دينامية وجديدة. وعلى الرغم من أن أسواق الشمال ما زالت وجهة تصديرية رئيسية للصادرات من الدول السبع، فإن وارداتها من الجنوب زادت نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٩٥، أي زادت من ١٠٣ مليارات دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٤١٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. وعلى سبيل المقارنة، زادت وارداتها من الشمال من ٣١٦ مليار دولار إلى ٧٢٣ مليار دولار في الفترة ذاتها. ولذلك يرحح أن يحدد معدل النمو الاقتصادي المذهل الذي حققته الدول السبع ديناميات التجارة بين بلدان الجنوب، وأن يؤثر أيضاً على سرعة بناء القدرات الإنتاجية وتنويع الصادرات، وذلك من خلال أداء دورها كسوق رئيسية ونامية واحدة للمنتجات التصديرية الدينامية والجديدة من بلدان أخرى من بلدان الجنوب.

٣٨- وأما البيانات المصنفة المتعلقة بواردات فرادى الدول السبع فتشير إلى وجود بعض الأنماط المختلفة في العلاقات التجارية مع بلدان أخرى من بلدان الجنوب (انظر الجدول ٧ في الوثيقة (TD/B/COM.1/EM.34/2/Add.1):

(أ) تستورد البرازيل إلى حد كبير من الأمريكتين، ولا سيما من البلدان المجاورة لها، تليها مناطق دون إقليمية في آسيا. وأهم من ذلك، زادت واردات البرازيل من أفريقيا خلال العقد الماضي ستة أمثال ما كانت عليه في بداية تلك الفترة، مما يشير إلى نشوء علاقة تجارية جديدة.

(ب) زادت واردات الصين من أفريقيا زيادة كبيرة بمرور الوقت، وأما الواردات من مناطق آسيوية أخرى فقد بلغت قيمتها ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥.

(ج) يأتي معظم واردات الهند من المناطق الآسيوية، دون الإقليمية تليها أفريقيا والأمريكتان. وفي آسيا، ظلت بلدان جنوب شرق آسيا أكبر مصدر لواردات الهند خلال العقد الماضي، تليها بلدان غرب آسيا.

(د) تعتمد واردات جمهورية كوريا اعتماداً كبيراً على آسيا ولم يتغير هذا النمط كثيراً خلال هذه الفترة.

(هـ) تأتي معظم واردات المكسيك من آسيا، علماً أن المكسيك هي أقل الدول السبع نشاطاً في التجارة بين بلدان الجنوب.

(و) أظهرت جنوب أفريقيا أيضاً أن لها علاقات تجارية متينة مع آسيا، لأن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من البلدان الآسيوية.

(ز) أما الاتحاد الروسي، وهو الاقتصاد الوحيد الذي يمر بمرحلة انتقالية بين الاقتصادات المدرجة في قائمة الاقتصادات الناشئة، فيأتي معظم وارداته من آسيا، ولكن قيمة تجارته مع آسيا أقل بكثير من قيمة تجارة البلدان الأخرى في المجموعة مع آسيا.

٣٩- يبين التحليل الدقيق لنمط المنتجات التي تستوردها الدول السبع من بلدان أخرى في الجنوب أن بعض وارداتها الرئيسية (مثل الأجهزة الإلكترونية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتجهيز البيانات، والمواد المعدنية شبه المجهزة)

تتداخل مع المنتجات التي تُعرّف على أنها منتجات دينامية في البعد المتعلق بما بين بلدان الجنوب. وهذا يعني أن الدول السبع تحتل مركز الجاذبية في توسيع التجارة بين بلدان الجنوب في عدد من القطاعات.

٤٠ - وقد أظهرت الدول السبع درجات متفاوتة من الدينامية في المنتجات والأسواق وفقاً لسياقها الهيكلي والمؤسسي وقدرتها الإنتاجية. وأدى ذلك إلى خلق طلب كبير على الواردات من منتجات مختلفة من مناطق نامية مختلفة، مع مراعاة الاختلافات في التكاليف والصلات السوقية والإنتاجية. وقامت مناطق مختلفة عديدة بتوريد منتجات لتلبية الطلب المتزايد والمتنوع لكل بلد من بلدان الدول السبع. وقد شجع هذا بلداناً نامية أخرى على القيام أولاً بزيادة مشاركتها في التجارة بين بلدان الجنوب، ثم بزيادة دينامية ومثانة شبكتها الإنتاجية والتجارية التي تربطها ببلدان الجنوب.

٤١ - وفضلاً عن ذلك، وبما أن كل بلد من بلدان الدول السبع يقوم بتحويل نمط طلبه واحتياجاته من الموارد كلما مرّ في مراحل مختلفة من مراحل التقدم الاقتصادي، فمن المتوقع تماماً أن تكون الفرص الجديدة في الأسواق التي تتيحها الدول السبع لبلدان نامية أخرى فرصاً مستدامة، لأن طلبها يتزايد من حيث العمق (أي الحجم) والسعة (الأنواع).

رابعاً - موجز الاستنتاجات وبعض الآثار المرتبة على السياسة العامة

ألف - موجز الاستنتاجات

٤٢ - يرد أدناه موجز للاستنتاجات الرئيسية لما ورد أعلاه:

(أ) يمكن لتحديد منتجات التصدير الدينامية والجديدة في البلدان النامية، ولا سيما انطلاقاً من البُعد المتعلق بما بين بلدان الجنوب، أن يتيح منظوراً لفهم ما يلاحظ فيما بين البلدان النامية من زيادة مستمرة في القدرة على التوريد وتنوع في المنتجات والصادرات. ومنتجات التصدير من القطاعات الدينامية هي التي تبدي زيادة سريعة وكبيرة في القدرة الإنتاجية. والصادرات الجديدة تشير إلى القطاعات التي تأخذ البلدان النامية بالدخول إليها حديثاً.

(ب) ويعهد التزايد السريع في حجم الطلب في الجنوب، بإتاحة فرص في أسواق القطاعات الدينامية والمستدامة، ولا سيما في قطاعات المنتجات المجهزة الوسيطة.

(ج) إن التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب في ازدياد. ولم تعد المنتجات المتاجر بها محصورة بما يسمى المقومات الأساسية (مثل عوامل الإنتاج من الموارد الطبيعية) التي غالباً ما تكون متشابهة في العديد من البلدان النامية. ونظراً إلى اختلاف مراحل التنوع والتخصص بين بلدان الجنوب، فإن مجالها الإنتاجية والطلب على الواردات ما فتئت تزداد في التنوع، وهو ما يعزز بدوره ازدياد التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

(د) والجنوب كسوق له أهمية كبيرة في تعزيز الصادرات من البلدان المتدنية الدخل، ولا سيما تلك البلدان الواقعة في أفريقيا. وفيما تبدو هذه البلدان في أحيان كثيرة وكأنها مهمشة عند دراسة القطاعات الدينامية

والجديدة على المستوى العالمي، إلا أن أفريقيا أظهرت أعلى معدل للنمو في الصادرات إلى الجنوب في العقد الماضي، وذلك لا يقتصر على السلع الأساسية وحدها، بل يشمل أيضاً قطاعات الصناعات التي تعتمد على كثافة العمالة. ولهذا أهمية كبيرة لأن البلدان في أفريقيا التي هي أقل اندماجاً في تطور تقاسم الإنتاج العالمي، الذي يُعتقد أنه أحد المحركات الرئيسية للتجارة بين بلدان الجنوب.

(هـ) إن البلدان النامية التي يتراوح دخلها بين متوسط أدنى إلى أدنى، تنشط في تنويع إنتاجها وصادراتها، التي أصبح بعضها من منتجات التصدير الدينامية. ونمط التنويع، أي اختيار المنتجات التي تشملها عملية التنويع، لا يتحدد، فيما يبدو، بحسب المقومات الأساسية لبلد ما، فكل منطقة نامية تظهر انتشاراً لمنتجات تصديرية جديدة في مجال واسع من مجالات المنتجات.

(و) عندما تشمل البلدان بعملية التنويع منتجات جديدة، تكون الوجهات التصديرية الرئيسية هي أسواق الشمال. وربما عُرِي ذلك إلى كون هذه الأسواق تتيح إمكانية أفضل للوصول إليها ومعرفة أفضل بظروفها. وأما التكامل الإقليمي أو الأقليمي بين أسواق الجنوب في المستقبل فقد يجعل من المنطقة مقصداً مغرباً أكثر لمنتجات التصدير الجديدة.

(ز) تؤدي الاقتصادات الناشئة، مثل اقتصادات الدول السبع، دوراً حاسماً بصورة متزايدة في تعزيز الروابط التجارية فيما بين بلدان الجنوب. ومن المرجح أن تستمر الزيادة في طلبها على الواردات من الجنوب، من حيث الحجم والأنواع، مما يتيح فرصاً تصديرية جذابة لجميع البلدان النامية، بما فيها البلدان المتدنية الدخل.

باء - بعض الآثار المترتبة على السياسة العامة

٤٣ - إن مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية تمكّنها من زيادة حصائل صادراتها، وزيادة القيمة المضافة والتنويع، وتحسين شروط التبادل التجاري وبناء القدرة التكنولوجية. وتشير الاستعراضات القطاعية التي أجراها الأونكتاد إلى أن القدرة على المشاركة والاستفادة من القطاعات الجديدة والدينامية تعتمد على القدرة الإنتاجية، والقدرة على المنافسة، والوصول إلى الأسواق، وشروط الدخول إليها. كما أن المشاركة في الإنتاج العالمي، وفي سلاسل القيمة والتوزيع من خلال التجارة وروابط الاستثمار قد مكّنت هذه البلدان النامية من الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال.

٤٤ - ومن الجدير بالملاحظة بعض مسائل السياسات العامة المتعلقة بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة. وتؤكد هذه المذكرة والبحوث الأساسية ذات الصلة التي أجراها الأونكتاد أهمية قوة الدفع التي توفرها في مجالات متعددة منها: (أ) بناء القدرة على التوريد والمنافسة من خلال البيئة الهيكلية والمؤسسية السليمة والداعمة، ومن خلال السياسات والعمليات التجارية؛ (ب) وتحديد قطاعات ومنتجات من القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية لتعزيز التجارة وآفاق التنمية في البلدان النامية؛ (ج) والحاجة المتزايدة إلى تماسك السياسة العامة على المستويين الوطني والعالمي في تحديد مجموعة شاملة من الأدوات التي "تعزز البيئة التمكينية" للتنمية على جميع المستويات.

٤٥ - وتُتَرحَ أدناه مجالات تعتبر البحوث والمناقشات بشأنها في المستقبل أمراً جوهرياً على المستويين الوطني والدولي:

(أ) ثمة ملاحظة هامة يوضحها تحليل الدول السبع وغيرها من البلدان النامية هي أن كافة العوامل ذات الصلة بدينامية التصدير وكثافة العوامل قد تغيرت بمرور الوقت. ولذلك فإنه ينبغي إجراء التحليل في سياق متناسق منطقياً، يُراعي هذه الدينامية. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تقدم تجارب هذه الدول دروساً ذات صلة بعملية صياغة السياسة العامة على المستويين الوطني والدولي.

(ب) إن قدرة بلدان الجنوب على تحديد المنتجات الدينامية والجديدة تعتمد بالدرجة الأولى على الفعالية في التغلب على قيود متنوعة. فمن الضروري أن تركز السياسات الوطنية والدولية على تخطي القيود التي تفرضها جملة أمور منها إخفاقات الأسواق، والأسواق المفقودة بسبب عدم فعالية المؤسسات، وغياب التمويل المحلي وقاعدة الموارد، وعدم كفاية التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانعدام الروابط والآثار الخارجية فيما بين قطاعات مختلفة، وانعدام البنية الأساسية الهيكلية التي يمكن التعويل عليها مثل الطرق والنقل.

(ج) تعزيز الترتيبات التجارية على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودخولها، وكذلك إيجاد ظروف تمكينية لاستمرار توسيع التجارة من جانب البلدان النامية، وهذا مجال مهم.

(د) التنسيق بين السياسات العامة والإجراءات في إطار إنمائي عام لإقامة روابط استراتيجية بين عوامل رئيسية والعمل على استمرارها، بما في ذلك الاستثمار والقدرة التوريدية، والإنتاجية، والقدرة التنافسية، والوصول إلى الأسواق ودخولها، والأفضليات السوقية المتغيرة، والاندماج في سلاسل الإنتاج الإقليمية. وأما النظم التجارية والمالية الدولية، وهياكل الأسواق العالمية، والتعاون الإنمائي، فيمكن أن تؤدي دوراً ميسراً لدعم السياسات العامة والإجراءات التي تتخذها البلدان النامية لتعزيز صادراتها في هذه القطاعات.

(هـ) بإمكان التعاون بين بلدان الجنوب أن يساعد الحوار بشأن السياسة العامة فيما بين البلدان النامية لتحسين الوصول إلى الأسواق وشروط دخولها. ومطلوب التركيز بشكل محدد لا على تخفيف الحواجز التعريفية وحدها بل أيضاً على الحواجز السائدة في مجالات مثل الصحة العامة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التدابير التجارية، وقواعد المنشأ المعقدة والمتباينة.

٤٦ - أما التكامل التجاري بين بلدان الجنوب فيمكن أن يوجد سبباً جديدة لتناول الفرص التي تتيحها العولمة والتحديات التي تطرحها. ولذلك فإن من الهام أن تواصل الأمانة ما تقوم به من بحوث وتحليلات في هذا المجال، بما في ذلك بناء أدوات تحليلية وكمية مبتكرة لقياس الامكانيات التجارية والإنمائية^(١٣).

(١٣) الأونكتاد بصدد بناء مثل هذه الأدوات بما في ذلك مؤشر التجارة والتنمية، كما أنه بصدد النظر في وضع أُطر ذات صلة للاستراتيجيات الإنمائية على المستوى الوطني.

References

- Basu SR (2007). Emerging seven (E7) in international trade (forthcoming). Paper presented at the United Nations Project LINK international meeting, Beijing, 2007.
- Hausmann R, Hwang J and Rodrik D (2006). What you export matters. Harvard University.
- Imbs J and Wacziarg R (2003). Stages of Diversification. American Economic Review, Vol. 93, No. 1, pp. 63–85.
- Klinger and Lederman (2004). Discovery and development and empirical exploration of “new” products. World Bank Policy Research Working Paper 3450, November.
- Mayer J, Butkevicius A and Kaadri A (2002). Dynamic products in world exports. Discussion Papers, No. 159, UNCTAD.
- Molina AC and Shirotori M (2007). Dynamics in the South–South trade: The Reality Check. To be printed in 2007, UNCTAD.
- Rodrik D (2006). Industrial policies in the 21st Century. Harvard University.
- الأونكتاد، تقارير مختلف رؤساء اجتماعات الخبراء المعنية بالقطاعات الجديدة والدينامية، (TD/B/COM.1/EM.26/2)،
(TD/B/COM.1/EM.28/5)، (TD/B/COM.1/EM.31/3).
- الأونكتاد (٢٠٠٧). البلدان النامية في التجارة الدولية ٢٠٠٧: فهرس التجارة والتنمية.
(UNCTAD/DITC/TAB/2007/1)، الأمم المتحدة.
- الأونكتاد (٢٠٠٧). تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثاني عشر - العولمة من أجل التنمية: الفرص والتحديات. http://www.unctad.org/en/docs//td413_en.pdf (TD/413).

— — — — —